مـــــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

سياسات الطاقة العراقية ، التحديات القريبة و البعيدة

الندوة الحوارية

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

حقائق وأوهام عن ملف الكهرباء

في ندوة تخصصية لمركز المنبر للدراسات:

وزير الكهرباء الأسبق لؤي الخطيب يتحدث عن التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في العراق

عقد مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة في التاسع عشر من شهر مارس آذار 2025 ندوة حوارية تخصصية تحت عنوان "سياسات الطاقة في العراق: التحديات القريبة و البعيدة" تحدّث فيها وزير الكهرباء الأسبق الدكتور لؤي الخطيب عن رؤيته لمستقبل الطاقة في العراق من واقع تجربته في الوزارة وخبرته في العمل كإستشاري مع شركات الطاقة العالمية العملاقة قبل تسلمه مسؤولية إدارة وزارة الكهرباء في عهد حكومة السيد عادل عبد المهدي.

الفرص المهدورة

أدار الندوة الباحث إبراهيم العبادي وحضرها نخبة من الباحثين والخبراء المعنيين بشؤون الطاقة ، حيث دار حوار معمق عن واقع ومستقبل الطاقة في العراق والسُبل المتاحة لإجتراح حلول واقعية ومستدامة لتجاوز أزمة الطاقة الكهربائية بشكل خاص ومواجهة التحديات القريبة والبعيدة على هذا الصعيد.

في تقديمه لضيف الندوة أوضح الباحث ابراهيم العبادي أن مشكلة الطاقة في العراق ذات أبعاد سياسية وادارية ومالية ، وقد أدى سوء الادارة وغياب التخطيط ووجود مافيات المال المتنفذة عن طريق بعض القوى السياسية إلى أن تستمر أزمة الطاقة الكهربائية منذ عام 2003 وحتى يومنا هذا.

ولفت العبادي إلى أن العراق أهدر فرصاً عديدة لمعالجة أزمة الطاقة في وقت مبكر ولايزال يتخبط في معالجة هذا الملف ، وقال أن الحكومات العراقية بعد 2003 تتوارث المشكلة وتضع حلولاً ترقيعية لها بدلاً عن التخطيط ووضع خطة الحل الشامل، مشيراً إلى أن الطاقة تُمثل أُس التنمية في أي بلد، وبدون معالجة أزمة الطاقة لن يكون بوسع العراق إطلاق تنمية مستدامة وشاملة على الرغم من توفر كل مقوماتها المادية والبشرية.

بعد التقديم بدأ وزير الكهرباء الأسبق الدكتور لؤي الخطيب حديثه فتطرق إلى أبرز التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في العراق معرباً عن قناعته بأن ملف الطاقة يتطلب رؤية موحدة لكل القطاعات المعنية ومركزية في إتخاذ القرار والتعامل مع

الكهرباء كسلعة يتم بيعها للمواطن بما يعنيه ذلك العمل على أتمتة الجباية عن خدمة الكهرباء لضمان إدامة الخدمة مع تعاظم الطلب، ولدعم ميزانية تكاليف الإنتاج والتوزيع والصيانة.

ورأى الخطيب أنه من الأنسب للعراق دمج وزارتيّ الكهرباء والنفط تحت عنوان واحد هو وزارة الطاقة كما هو الحال في معظم الدول المنتجة للنفط، مشيراً في السياق ذاته إلى ضرورة تأسيس صناديق سيادية للبلد تضمن حقوق الأجيال القادمة في الثروات الوطنية.

ولأهمية ما طرحه السيد الخطيب في الندوة نقدم في ما يلي عرضاً لأهم ما جاء في حديثه من رؤى وأفكار ومقترحات عن واقع قطاع الطاقة في العراق وسُبل تجاوز أزمة الكهرباء التي يعاني منها العراق منذ تسعينيات القرن الماضي.

ملخص حديث وزير الكهرباء الأسبق الدكتور لؤي الخطيب:

"للأسف كانت هناك فرص ذهبية لتصحيح مسار قطاع الطاقة لكنها لم تُستثمر، مع ذلك حدث تطور مهم خلال السنة الماضية تزامن مع التطور الكبير في انتاج النفط وفي استثمار الغاز الذي تضاعف ثلاث مرات لكن الأعلام لا يعكس هذه الصورة الإيجابية بل هو يعمل على تضليل الحقائق ويصدِّر صورة سوداوية للمواطن العراقي.

هنالك إنجازات وإضافات تراكمية ، ولا تستطيع أي حكومة أن تنكر العمل التراكمي ومساهمة جميع الحكومات في السعي لتطوير قطاع الطاقة ورفع مستوى إنتاج الطاقة الكهربائية.

بعد انتهاء فترة الصراع الطائفي عام 2007 توجهت حكومة المالكي الى معالجة ملف الطاقة وتم حينها ترتيب زيارة لخبراء الطاقة في العالم الى بغداد، وكانت رؤيتي هي أن ملف الطاقة متكامل تشترك فيه وزارات النفط والكهرباء والصناعة، واقترحت أن نعمل على غرار ما فعلته السعودية والإمارات على هذا الصعيد، إلاّ أن إرث البيروقراطية في المؤسسات الحكومية وغياب مفاهيم اقتصاد السوق الحر والتنافس والصراع بين الأحزاب والقوى السياسية حال دون التوصل إلى استراتيجية متكاملة للنهوض بقطاع الطاقة بخطى متسارعة كما كنا نأمل.

في المحصلة انتصر فريق الرعيل الحكومي الذي يعمل وفق مفاهيم موروثة لا تناسب التطور الحاصل في العالم المعاصر.

هذه نقطة مهمة يجب التنبّه لها، فالعالم يتطور يوماً بعد آخر والآن مع دخولنا عصر الذكاء الاصطناعي فإن سلوكيات العمل سوف تتغيّر تماماً وسوف تختفي الكثير من المهن وحتى النظام المالي العالمي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية سوف يتغيّر في المدى المنظور.

في هذا السياق ينبغي أن نشير إلى أن ملف الطاقة في جميع دول العالم اختلف تماماً عن السابق، فهو لم يعد مسألة عراقية، بل هو أزمة عالمية، وقرابة 3 مليار إنسان في العالم يعاني اليوم من أزمة الكهرباء. وهناك ما لا يقل عن مليار نسمة لا تدخلها خدمة الكهرباء، وحتى في أوربا هناك أزمة في توفير الطاقة ويكفي أن نعرف أن عدد الوفيات في أوروبا بسبب البرد اصبح اكثر من عدد الوفيات بسبب جائحة كورونا وهذا يعني أن الأزمة عالمية ولا تتعلق بالعراق وحده.

ينبغي أن نعلم أن كلفة الوقود في العراق عالية جداً وكذلك الحال بالنسبة للصيانة، صحيح أن قطاع الكهرباء مدعوم من الموازنة لكن وقود الغاز والديزل يكلّف يوميا نصف مليون برميل نفط بما يعادل 17 مليار دولار سنوياً.

لا شك في أن النفط والغاز مُلك للشعب العراقي بكل أجياله، لكننا نفتقر لصندوق سيادي يكون ضماناً للأجيال القادمة، ولابد من التأكيد هنا على أن وجود الثروات لا يكفي في حد ذاته وإنما يحتاج قبل كل شيء الى تخطيط وأدرة جيدة للثروات فهنالك دول غنية بالثروات لكنها تُعد من الدول الفقيرة، فنزويلا على سبيل المثال، بينما هناك دول تفتقر للنفط وللثروات الطبيعية ومع ذلك تقف في صدارة الدول الغنية مثل اليابان و المانيا.

نحتاج في بلدنا إلى ضبط معدلات الفقر وإصلاح النظام الضريبي وضبط معدلات النمو السكاني وتنظيم سوق العمل، لدينا قرابة 5 مليون موظف ومع الرعاية الاجتماعية والتقاعد نصل الى 8 مليون مواطن يتلقون رواتب من الحكومة وهذا رقم كبير جداً.

اضف الى ذلك إن استهلاك الكهرباء يتضاعف بنسبة مرتفعة جداً كل عام، لقد أصبحت حتى العشوائيات تستخدم مكيفات هواء حديثة وفي كل بيت يوجد أكثر من مكيف من النوع الكنتوري أو نظيره، فضلاً عن باقي الأجهزة الكهربائية، وفي ذات الوقت ليس لدينا نظام جباية مناسب، إن الإصلاح يجب أن يشمل المنظومة المتكاملة للكهرباء وهي كالتالي: إنتاج – نقل – توزيع – جباية.

هنالك انعدام عدالة في التوزيع وفي الاستهلاك يكّلِف الدولة خسائر تتراوح بين 17 الى 25 مليار دولار، وهنالك بدعة هي أن الكهرباء حق لكل مواطن والحقيقة هي ان الكهرباء سلعة تحتاج إلى ديمومة ، أو بالأحرى هي خدمة تقدمها الدولة للمواطن مقابل أجور معينة وهذا أمر معمول به في جميع دول العالم، أما بالنسبة للفئات الفقيرة فيمكن ان تقدم لها الدولة الدعم بعدة اشكال لتمكينها من الاستفادة من خدمة الكهرباء، لذلك أقول يجب إصلاح المؤسسات في الدولة بما في ذلك المعنية منها بقطاع الطاقة، يجب تغيير المعادلة وإصلاح الإدارات قبل الشروع بمعالجة أزمة الطاقة، بمعنى الإدارة أولاً ثم الجانب الفني، بينما نحن الآن نركّز على الجانب الفني ونهمل الإدارة التي تعمل وفق سياقات قديمة تجاوزها الزمن.

بإختصار أقول نحتاج إلى جهد تراكمي وألى جيليّن لإحداث التغيير المنشود. رؤيتي هي أن الإصلاح ومعالجة أزمة الطاقة هي في المقام الأول مسألة داخلية ولا علاقة لها بإيران أو أميركا كما يرّوج البعض. وتقديري هو أن إصلاح قطاع الطاقة ورفع مستوى الإنتاج للكهرباء وتجاوز الأزمة التي تتكرّر كل سنة يحتاج إلى عمل دؤوب من قبل الحكومة لدورتيّن على الأقل بحيث يكون العمل متواصل وتراكمي وبعيداً عن التدخلات السياسية بحيث لا يتأثر بالعوامل السياسية والانتخابات، واؤكد مرة أخرى على أن المسألة داخلية وكل ما يُثار أحيانا عن وجود مؤامرة أو ضغوط من إيران أو أميركا لإبقاء قطاع الطاقة متخلفاً في العراق هو أقرب للوهم منه للحقيقة".

***